عنوان البحث: نظرية الاختيار العام في التسيير العمومي الجديد

1- الملخص:

في منتصف السبعينات عرفت كثير من الدول المتقدمة أزمة حادة في اقتصادياتها تعود بوادرها إلى نهاية الستينات ورغم كل محاولات الإصلاح هنا وهناك، إلَّا أن السياسات المطبقة لم تعطي النتائج المرتقبة وقد مثلت أعراض هذه الأزمة والتخمينات الفكرية الليبرالية لدى العديد من الباحثين عوامل أساسية في تجديد الفكر الليبرالي في تلك الفترة حيث كان هذا الفكر يقوم على اعتبار أن تعاظم دور الدولة وما لذلك من آثار على مختلف الأنشطة هو السبب في استمرار واستفحال أزمة الاقتصاديات الغربية.

وعليه كانت أولى الإصلاحات تهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي لإعطاء المبادرات الخاصة أكثر مساحة للنشاط وكان لآلية السوق والمنافسة دورا متزايدا في ضبط الاقتصاديات وهو ما أدى إلى مراجعة أشكال تدخل الدولة بما في ذلك طرق تسيير حتى المرافق ذات الطابع الإداري، وبناءا عليه ظهرت عدة نظريات أخذت على عاتقها البرهان على أن آلية السوق هي

الأفضل فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل وتحقيق الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية، والكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات.

انعكست **مبادئ التسيير العمومي الجديد** على معظم التجارب الاصلاحية في القطاعات العمومية بصورة متباينة، و هذا راجع لاختلاف الدول في تبني الاصلاحات حيث ظهرت عدت تصنيفات لنماذج **التسيير العمومي الجديد** ومن بين أهم هذه التصنيفات تصنيف فارلي و تصنيف موناكس.

ظهرت العديد من النظريات والمداخل التي شكلت نقلة نوعية في التحول من التسيير العمومي الكلاسيكي إلى التسيير العمومي الجديد من بينها: نظرية الاختيار العام.

أول من تحدث عن نظرية الوكالة هو آدم سميث الذي لا حظ عدم وجود حدود معينة وقواعد واضحة بين أصحاب الشركات والقائمين على إدارة شركاتهم، حيث قال آدم إنه من الممكن أن لا يهتم مديري الشركات بالشركة نفسها وطريقة إدارتها ودفعها إلى النجاح والتقدم وهو الأمر الذي دعا إلى وجود قوانين معينة يتفق عليها كلا من الطرفين وتصب في مصلحة الشركة.

هي نظرية تُستخدم لتوضيح وحل القضايا النّاشئة في العلاقات القائمة بين الجهات الموكلة والوكلاء، فعادة ما تنشأ مثل هذه العلاقات بين حملة الأسهم (الجهات الموكلة) والمسؤولين التنفيذيين في الشركات (الوكلاء).

إن تطبيق هذه النظرية على المرافق والمنظمات العمومية قد يساعد على إعادة تنظيمها من خلال تحقيق عنصرين اثنين:

-التحديد الدقيق لصلاحيات المسيرين في صورة أعوان تنفيذيين للسياسات العمومية والإبقاء على صلاحيات الهيئة السياسية في إطار دورها لتصميم وتصور ومعالجة السياسات العمومية، كل هذا يسمح بممارسة أدق لقياس النتائج ولوظيفة الرقابة على مستوى الأداء في المنظمات.

-إن النجاح في تحقيق العنصر السابق يضمن الشفافية ويفرض بالضرورة الرفع من كفاءة وفعالية أداء المسيرين، كما يسمح بالتحديد الدقيق للتكاليف.

2- الإشكال الرئيس: ما هي أهم المبادئ والآليات العملية التي تحملها نظرية الوكالة، وكيف تؤثر على التسيير العمومي الجديد؟

3- الأفكار الأساسية:

- مفهوم نظرية الوكالة وأهميتها في التسيير العمومي الجديد وأسباب ظهورها؛
- آليات عمل نظرية الوكالة: (كيف تعمل هاته النظرية)؟
  - الاختلافات الناشئة في الأهداف؛
  - الاختلافات الناشئة في مقدار تحمل المخاطر.
- أساس نظرية الوكالة وأهم مبادئ ومرتكزات نظرية الوكالة في التسيير العمومي الجديد؛
- أهم افتراضات نظرية الوكالة:
  - كفاءة السوق؛
  - التصرف الرشيد؛
  - اختلاف التفضيلات؛
  - تحمل المخاطر؛
  - عدم تشابه المعلومات.
- تقييم نجاعة نظرية الوكالة ومستقبلها في التسيير العمومي الجديد.

4- قائمة المراجع:

1- https://bit.ly/3egJSVM

2- ليلى بن عيسى، « التسيير العمومي الجديد-المقاربات النظرية والتجارب الواقعية- »، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد: 16، جوان 2007، ص ص 07-24.

3- عشور طارق، « مقاربة التسيير العمومي الجديد كآلية لتدعيم وتعزيز تنافسية وكفاءة المنظمات الحكومية »، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد: 01، 2011-2012، ص ص 109-126.

4- مؤيد محمد علي الفضيل، نوال حربي راضي، « العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة (دراسة حالة في الأردن)»، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد: 04، 2010، ص ص 130-173.

5- محمد أبو خليف، « نظرية الوكالة»، متحصل عليه من (الموقع): https://bit.ly/314dD8G بتاريخ: 2020/06/21.